د. محمد سعد خبير إدارة الأزمات ونائب رئيس غرفة التعدين لـ«الشارع»:

مصر تعوم على آبار من البترول والغاز تفوق إنتاج السعودية ودول الخليج .. والعائق «أفكار الموظفين البيروقراطيين»

الفارق بين مصر وما تمتلكه من امكانيات تؤهلها لاحتلال مكانة كبرى بين مصاف الدول الغنية والمتقدمة، يتمثل في وجود إدارة واعية في تلك الدول، تستطيع عن طريقها تدوير واستغلال موارد أوطانهم دون اضطراب، وبثبات واع ومدرك لمتطلبات وتقلبات العالم الاقتصادية، المربكة، في كثير من الأحيان، فضلا عن اضطلاع تلك الإدارات المختلفة بمواجهة الأزمات التي تعترض مسيرتها نحو التقدم بحنكة عالية، تمكنها من تحويل الخسائر إلى مكاسب، والكبوات إلى نهوض واستواء، ولأن بلادنا تفتقر تلك العناصر الادارية الواعية منذ زمن بعيد، حتى استشرى الروتين وتفحلت البيروقراطية في الهيكل الاداري برمته، فقد اثرنا البحث عن أشخاص لديهم من الرؤى المعتمدة على الدراسات الأكاديمية العالمية المتطورة، والخبرات المستندة على التعاطي والتعامل مع سوق العمل بمختلف مجالاته، حتى نقف معهم على حلول نتمكن من خلالها للوصول الى طرق عدة وجب علينا أن نسلكها خلال المرحلة الراهنة، بما تحويه من مشكلات وأزمات، لو لم يتم التصدي لها بأقصى سرعة سينهار ما تبقى ثابتا من هذا الوطن، من اجل ذلك كان لنا ذلك الحوار المطول مع الدكتور محمد سعد الدين، الحاصل على الدكتوراه في إدارة الأزمات، نائب رئيس غرفة التعدين باتحاد الصناعات، وإلى نص الحوار:

عبد الرحمن المصري

■ الحكومات السابقة أهدرت على مصر مليارات الدولارات حصيلة الاستثمار في مجالي الطاقة والتعدين

.. والسيسي بدأ تصحيح المسار وأول الغيث «إيني الايطالية»

■ يجب على الحكومة دعم محدودي الدخل ماديا إن كانت جادة .. وأزمة بلادنا في «تطبيق القوانين»

ما رؤيتك فيما تتعرض له مصر من أزمات اقتصادية ملاحظة؟

أساس مشكلات مصر الاقتصادية تتمثل في طريقة تعاطينا معها، فهناك ملامح أولية تبدو للأزمات، قبل حدوثها، وهنا يبرز دور المسؤول الواعي، والذي يجب عليه أن يسبق الأزمة بطرح حلول لمحاربتها، أو على الأقل الاستعداد للتعاطي معها حال حدوثها، وهو ما لا يحدث للأسف، فنحن ننتظر وقوع الكوارث، وعقبها تجتمع لتتحرك، علما بأن العالم أصبح يعتمد على حل أزماته بدون تكلفة مرهقة، وهو النهج الذي يجب علينا المضي في طريقه، نظرا لما تعانيه بلادنا من مشكلات اقتصادية.

باشتراك خبير في مجال الطاقة، كيف تستغل مصر مواردها البترولية؟

دول العالم المتقدمة في مناهجها نحو إدارة مواردها، تستخدم ما تمتلكه الاستغلال الأمثل، وتعزز التبعية المحتاجة منها، ولا تستثنى مصر تمتلكه العديد من الموارد لكن يحكمها عقلية «موظف اشتراكي»، وهو ما يصعب معه الاستفادة منها، خاصة مع ما ترسخ في عقل الجهاز الإداري في مصر، من أن المستثمر «حرامي»، وأن الأجنبي «مستعمر»، وأن الأغنياء «مستغلين ومحتكرين»، وبالتالي فإن موظفي الجهاز الإداري ضد أي تيسير لأعمال تمكن بلدنا من استغلال موارده الاستغلال الأمثل، وما يفرق بيننا وبين «دبي» كمثال بما تمتلكه من موارد، هو أن حاكمها الشيخ محمد بن زايد جعل من إمارته ذات الطقس الصيفي والطبيعة الجبلية الوعرة أكبر مزار سياحي إضافة إلى تحاشيه في تحويلها إلى أكبر مقصد تجاري عالمي، وهنا يبرز في الأفق مقولة المدير، حيث تمكن الرجل من تغيير نهجه وأصبح يفكر في عقلية المستثمر قبل الدولة، والتي تتمثل في «الربح للطرفين»، أو بالعامية «فلوس وأسفلت»، وهي القاعدة التي تؤهل الطرفين للالتقاء، أسوة بذلك تعميم القاعدة «الجبر مقابل الانتماء»، وعلى الدولة أن تتخلى عن فكرها الاشتراكي في منهجية إدارتها، حتى تستطيع إدارة مواردها وجذب الاستثمار العالمي لأرض مصر.

وهنا يجب أن نضرب مثلا خاصة في مجال استخراج الغاز، فقد عجزت الدولة عينها لجذب عين بيروقراطيتها في إدارة مواردها، من جذب شركة إيني الإيطالية لاستخراج الغاز من حقل «ظهر» والذي ظل مدفونا تحت تربة مصر لثلاث السنين، دون استغلال، على الرغم من إشارة العديد من شركات البترول له في السابق، ولم تنجح أي منهما في إتمام استخراج الغاز من الحقل مع الحكومة المصرية، نظرا لتعامل المسئولين لدينا سابقا بطريقة خاطئة مع المستثمرين السابقين، تتمثل في اتفاق مصر معهم على أن تصرف الشركات ملايين الدولارات لاستخراج الغاز من الحقل، وتلزم الدولة بدفع ٢٠ ٪ من الإنتاج لتغطية تلك المصروفات، والنسبة الباقية الـ ٨٠ ٪ تحصل منها مصر على ٥٨٪، وتحصل الشركة على ١٥٪، وهو الأسلوب الذي جعل العديد من الشركات تهرب من إتمام تلك الصفقة مع الدولة، ما اضطرني رغمه من منتاج العمل إلى الاجتماع مع شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء، لمفاتحته في ضرورة تقديم عروض مرضية للشركات العالمية، ووصل الاتفاق في النهاية بينه وبين الشركة الايطالية، إلى إعطاء الشركة ٤٠ ٪ لتغطية نفقاتها، وال٦٠ ٪ الباقية توزع إلى ٣٥ للشركة وال ٢٥٪ الباقية من حق الدولة، وعلى الفور بدأت شركة إيني في إتمام عملها، علما بأن أسلوب التعامل هذا هو ما جعل من إسرائيل كأكبر مستورد للغاز من مصر، مورداً لتوريد الغاز إليها مرة أخرى، وهي الطريقة ذاتها التي اعتمدت عليها الدول العربية للتصدير في مصاف أغنى دول العالم، وها هي الآن نمر بنفس ما صنع بنا الحال بحجة الموارد، علما بأن مصر نجحت بذلك الفكر من عقد ٦٠ اتفاقية جديدة في مجال استخراج الغاز والبترول، وهو ما يعني أن العام القادم ستشهد مصر طفرة في ذلك المجال، وبالتالي توفير العملة الصعبة، وتعزز قيمة الجنيه في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى، وأنا أؤكد - اعتمادا على أبحاث أجريت في مجالنا - أن مصر تعوم على آبار من الغاز والبترول، ومن الممكن لو تغير الفكر الإداري البيروقراطي وتم إدارة تلك الموارد بطريقة حكيمة ومناقلة، أن تتجاوز مصر إنتاج السعودية من البترول.

إذا الأزمة في مصر أزمة إدارة .. كيف السبيل إلى الحل؟

لابد من تفعيل الفكر الرأسمالي والغاء كافة مظاهر الاشتراكية التي وضعت رأس مصر في الوحل وما زالت، إن جانب تبني إصلاحات إدارية عامة وشاملة، بما يتحقق معه إعادة هيكلة الجهاز الإداري برمته، وتغيير عقلية «الموظف» تلزم عامل يتضمن أجره أكل شهر دون محاسبته عما أنجزه، فمن ينتج يتقاضى أجرا ومن تخاذل يتم الاستغناء عنه فورا لأنه أسيء بحثا على الدولة، وهنا يمكن الاعتماد على تقارير الأداء التي يشترك في إعدادها كل من الرئيس المباشر للموظف والجمهور المتعامل معه والإنتاجية ذاتها التي أنتجها، وبهذه الطريقة نضمن صعود الكفاءات وتوليها مواقع المسئولية حتى لو كانت صغيرة في السن، والأكيد فإن رفض أعضاء مجلس الشعب لقانون الخدمة المدنية يوضح أن بلدنا لن تقوم من كبوتها المتمثلة في البيروقراطية الفاشلة، فكم من فرص استثمارية ضاعت على مصر، خاصة تلك التي تم توقيع مذكرات تفاهم عليها في مؤتمر مارس الاقتصادي الذي عقد في مدينة شرم الشيخ!!

نحب على بلادنا الاحتذاء بنماذج دول متقدمة تحيد في التقدم، والتخطي في حال تطبيق النموذج عن فكرة أن مصر ذات طبيعة خاصة، فالمواطن المصري يتجح في العالم كله وبيئت كفاءته طالما خضع لقوانين الدول التي نجح فيها السارية.

هل ترى أن مشكلة مصر تتمثل في الافتقار إلى القوانين المنظمة؟

أرى أن مصر مشكلتها تتمثل في أزمة تطبيق القوانين، فنحن لدينا الكثير من القوانين التي أضحت عبئا على سوق العمل، ومعوقا لحركة سير الدولة نحو التقدم، ناهيك عن قوانين أخرى في الطريق، لا تلبي ولا تعني من جوع مصر للفكر الجديد المسير للأعمال، وهنا يجب أن نبحث عن القوانين والتشريعات المعطلة في دول العالم المتقدم والتي تجذب استثمارات أكثر لبلدنا، وتنشيط فكرة التعامل بين المواطن والدولة، وتحفظ حقوق كل طرف لدى الآخر، وسأضرب مثالا بالسعودية التي شرعت مؤخرا غرامة اختراق النظام المروري، إلى ١ ألاف ريال فوري وسجن ٢٤ ساعة فمن المستحيل أن يكسر المواطن السعودي لإشارة المرور، أما هنا في مصر، فسير بعيدا دون أدنى انضباط ..... أسئلة أسئلة لابد من نسف القوانين القديمة التي ما عفات تصلح، فلا يمكن تخيل أن تطبق مصر قوانين من مائة عام!!

هل ترى أن ما تطرحه من أفكار سيحفظ للمواطن «محدود الدخل» كرامته ويضمن له عيش كريم؟

أنا أرى أن أفكار كتعميم الدعم على المواطنين جميعا تعيق الدولة نحو التقدم، وتهدر حق المستحق للدعم في الحصول على ما يكفل له عيشة كريمة، فلا يمكن أبدا القبول بفكرة استغلال الطبقات الدنيا والشقاء على حقوق المواطنين محدودي الدخل، وعلى الدولة إذا كانت جادة ومحاربة الطبقات الأولى بالرعاية حقا، أن تقدم دعما ماديا للفقراء، في أبنائهم، يشترون بها ما يشاءون، بأسعار السلع الرسمية بالأسواق المحلية، لكن مسألة تعميم الدعم على كافة السلع، فيحصل الغني على حق الفقير المدعوم بنسبة ٩٠٪ -طبقا لإحصائيات الشراء- فهذا مالا يمكن تصوره أو قبوله.

هل تعاني مصر من أزمة اختيار الكوادر القيادية؟

بالفعل، فطريقة اختيار القادة سواء على مستوى الوزراء، أو ما دونهم من مسئوليات إدارية مسؤولة طريقة عقيمة وبعض عليها الزمان، وهناك مطرح، تسير عليه أغلب دول العالم المتقدمة، يتمثل في وجود بنك معلومات تابع لرئاسة الجمهورية مثلا، يفيد الرئيس حال اختياره لتلك القيادات، يحتوي هذا البنك على معلومات تفصيلية لأكثر الشخصيات الموجودة في الهيكل الإداري للدولة، ممن يصلحون لتولي المناصب الإدارية المطلوبة - متعددي القرار وسنياته - وبالتبعية حينما تعلن الدولة عن مهامها لوزراء أو محافظين أو رؤساء شركات عامة، يقدم من يجد في شخصه القدرة والكفاءة لتولي ذلك المنصب المطلوب، وعلى الرئيس أو رئيس مجلس الوزراء أن يختار الأصدر من بين المقدمين، ومن يتربع في الدرجات الثانية والثالثة يتم تعيينهم كنواب ومساعدين، لكن فكرة اختيار الكوادر من بين المعارف هذا لا يتم إتباعه سوى في مصر.

كيف تدير مصر ما تمتلكه من موارد وتستغل مساحتها الشاسعة الاستغلال الأمثل؟

مصر لديها من الخيرات الكثير لا تعد ولا تحصى، ومع تطبيق القاعدة العالمية «المكسب للطرفين»، ينتفض مصر وتبهر العالم بتقدمها، فمثلا في مجال التعدين، على المسؤولين السعي لاستقطاب الشركات المختلفة العاملة في هذا المجال، ومن ثم إعطائهم المناخ لاستخراج خيراتها بمعرفتهم وإدارتهم وما يمتلكونه من آلات لا تمتلكها مصر، ومن ثم، المستخرج تحصل مصر على نسبة مئوية منه يتم الاتفاق عليه مسبقا.

أما الأراضي ذات المساحات الشاسعة والتي لم تستغل حتى الآن، فعلى الدولة وضع خطة لتعمير صحراوية.

أساس مشكلات مصر الاقتصادية تتمثل في طريقة تعاطينا معها، فهناك ملامح أولية تبدو للأزمات، قبل حدوثها، وهنا يبرز دور المسؤول الواعي، والذي يجب عليه أن يسبق الأزمة بطرح حلول لمجابهتها، أو على الأقل الاستعداد للتعاطي معها حال حدوثها، وهو ما لا يحدث للأسف، فنحن ننتظر وقوع الكوارث، وعقبها تجتمع لتتحرك، علما بأن العالم أصبح يعتمد على حل أزماته بدون تكلفة مرهقة، وهو النهج الذي يجب علينا المضي في طريقه، نظرا لما تعانيه بلادنا من مشكلات اقتصادية.

طريقة اختيار القادة سواء على مستوى الوزراء، أو ما دونهم من مستويات إدارية مسؤولة طريقة عقيمة وعفى عليها الزمان، وهناك، مطرح، تسير عليه أغلب دول العالم المتقدمة، يتمثل في وجود بنك معلومات تابع لرئاسة الجمهورية مثلا، يفيد الرئيس حال اختياره لتلك القيادات.

مصر لديها من الخيرات التي لا تعد ولا تحصى، ومع تطبيق القاعدة العالمية، المكسب للطرفين، ستنهض مصر وتبهر العالم بتقدمها، فمثلا في مجال التعدين، على المسؤولين السعي لاستقطاب الشركات المختلفة العاملة في هذا المجال، ومن ثم إعطائهم المناخ لاستخراج خيراتها بمعرفتهم وإدارتهم وما يمتلكونه من آلات لا تمتلكها مصر، ومن ثم، المستخرج تحصل مصر على نسبة مئوية منه يتم الاتفاق عليه مسبقا.

■ الأعوام القادمة تشهد اكتشاف مئات الآبار البترولية .. و٦٠ عقدا جديدا نهاية العام